المصدر: الراى العام الكويتية
التاريخ : ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٥

سورية في دائرة الخطر... هل ستتخذ القرارات المؤلمة؟

[شعبان عبود]

لا يختلف اثنان على أن تقرير المحقق ديتليف ميليس في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وبغض النظر عن الكثير من التفاصيل التي وردت به سواء لناحية إدانة مسؤولين أمنيين سوريين ولبنانيين ، أو لناحية الشكوك فيه لجهة التسييس واحتوائه على ثغرات كثيرة وغياب الأدلة والقرائن، نقول بغض النظر عن ذلك كله فهذا التقرير خطير بالمعايير كلها على سورية.

وتبدو الخطورة من كونه حملها مسؤولية بشكل مباشر عن الجريمة من خلال اتهام المؤسستين الأمنيتين السورية واللبنانية وهذا يجب أن ننتبه له رغم شكوكنا وملاحظاتنا كلها، وبرغم «غياب الأدلة والقرائن» حسب الموقف السوري الرسمي، إن الخطورة تكمن هنا في أن جزءا كبيرا من الرأي العام الدولي والكثير من الدول باتت تنظر الى دمشق اليوم على أنها على علاقة بالجريمة ولا تتورع عن القيام بعمليات ارهابية وهذا بدوره ساعد وسيساعد في تهيئة المناخ لاتخاذ خطوات وقرارات وربما عقوبات في مجلس الأمن ضد دمشق في الطريق الى إحكام العزلة حولها، وليس العزلة فقط، بل ربما اتخاذ خطوات عملية ومباشرة، والحجة والذريعة متوافرة، أي أن هذا النظام متورط بجريمة وهو ارهابي ، ويعيش خارج السياق وخارج الارادة الدولية، وبذلك تكون الولايات المتحدة استفادت من خطأها العراقي حينما احتلته تحت حجة وجود اسلحة الدمار الشامل، وحين اتضح أنها غير موجودة وقعت في مأزق كبير أمام الرأي العام المحلي الأميركي والدولي.

وعليه فإن واشنطن تسعى من خلال إدانة دمشق بالجريمة وعبر مجلس الأمن ومن خلال عقوبات عن طريق مجلس الأمن الى تهيئة دولية لخطوات مقبلة, وهذه هي الخطورة، أي نجاح المساعي في عزل النظام السوري عن محيطه العربي والاقليمي على طريق إسقاطه وتغييره أو تغيير سلوكه في ملفات عديدة مرغما، إذ لم يبق إلا متسع قليل ووقت قصير للمناورة، كذلك لم يبق إلا فرصة ضئيلة للجهود الديبلوماسية أمام الأطراف المعنية باستقرار سورية بسبب ما فرضه التقرير من وقائع صعبة وخيارات ضيقة أمام الحل السياسي.

نعود للتذكير أن السياسة السورية القائمة على تفنيد ما جاء في التقرير لناحية اتهامه بالتسييس وبغض النظر عن أحقية ذلك أو صوابيته، فلن يلغي أن التقرير ساهم في خلق مناخ دولي ضد دمشق لا يمكن تبديده بسهولة وخلال وقت قصير، إن ذلك ربما يحتاج لآلية ورؤى سياسية سورية إبداعية وجديدة الى جهود الكثير من القوى الحليفة والمؤثرة في الساحة الدولية.

لكن الصورة الى اليوم لا توحي أن شيئا من ذلك متاح أو في متناول اليد، كذلك لا يمكن خلال وقت قصير بناء ورسم سياسة سورية جديدة، ما يعني احتمالان لا ثالث لهما، أولهما غوص سورية في مزيد من العزلة ونجاح الولايات المتحدة في التضييق على نظامها وصولا لاهداف محددة لا تقل عن محاولة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تغيير النظام أو زعزعته، حتى لو تأخر تحقيق هذا الهدف, والاحتمال الثاني، قيام دمشق بتقديم ما هو مطلوب منها أميركياً في العديد من الملفات الاقليمية, ومعروف أن المطالب الأميركية من دمشق تنحصر في ملفات ثلاثة هي :العراق وفلسطين ولبنان.

في العراق يجب على دمشق أن تتعاون عن طريق الوقف النهائي للمتسللين ويبدأ ذلك من منعهم من الوصول الى مطارها وتقوم بتغيير وتعديل إجراءاتها «القومية» التي تسمح للجميع من العرب دخول أراضيها بسهولة ومن دون تأشيرات دخول ، كذلك فإن الملف العراقي يستدعي قيام دمشق بالكثير من الخطوات تجاه بعض العراقيين الذين يقيمون على أراضيها وربما بتقديم معلومات استخباراتية عن بعضهم في داخل العراق ذاته على خلفية اعتقاد واشنطن أن لدمشق علاقات معينة مع بعض الجماعات العراقية التي ترعى المقاومة ضد قوات التحالف.

وفي الملف اللبناني ، ورغم أن سورية خرجت جيشا وأجهزة أمنية باعتراف تقارير مبعوثين دوليين من قبل الأمم المتحدة فإن المطلوب خطوات سورية إضافية تجاه حزب الله بحيث تعمل دمشق على قطع العلاقة معه والمساعدة في تطبيق الشق الأصعب من القرار 1559 المتعلق بحل «هذه الميليشيا» ، كذلك في الملف الفلسطيني فإن المطالب واضحة لعل أولها قطع العلاقة مع الفصائل الفلسطينية الراديكالية وطرد قادتها.

وعليه فإن السؤال اليوم يتعلق بقدرة الديبلوماسية السورية على التعامل مع هذا المنعطف الوجودي الخطير ، فمثلا هل ستكتفي دمشق بالقول إن التقرير مسيس؟ أم هل ستمضي لحوار مع واشنطن للبحث في الملفات الثلاثة؟ أم هل ستسعى باتجاه قوى دولية واقليمية للمساعدة وحل الأزمة؟ أم هل ستضع رأسها بالرمل كالنعامة وتقول إنها مستهدفة بشكل لا يقدم هذا الموقف ولا يؤخر؟

تحديات كبيرة أمام دمشق والقيادة السورية ونحن في مفترق خطير، وهذا هو الامتحان الأخير, طبعا يجب ألا ننسى أن التقرير يوفر فرصة للحل الديبلوماسي من خلال ما أتى به على أنه غير نهائي، ومن خلال وجود أشهر ثلاثة إضافية طلبها المحقق ميليس تنتهي في 15 ديسمبر المقبل, ذلك كله يؤكد أن هناك مجالا للعمل السياسي فيما لو رغبت دمشق أو وافقت على تقديم شيء للولايات المتحدة في الملفات الثلاثة, وهذا بحد ذاته خيار قاسٍ، لأنه يعني تخلي دمشق عن ثوابت ويعني خروجها من جلدها ويعني تخليها عن «عروبتها وقوميتها» بشكل لا يبقي شيئاً منها!

كاتب سوري

www.ethraadl.com